

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٠ اغسطس ٢٠٠٩

في الأمم المتحدة: مشروع قرار محاسبة إسرائيل مازال معلقاً

رسالة نويورك طارق فتحي

**** عندما تسمع بعضهم.. تشعر بأنهم يمسون بجميع خيوط اللعبة في أصابعهم الدبلوماسية.. يطلبون منك التسليم بسلامة أفعالهم وقراراتهم.. ويؤكدون لك أن أغلبية الدول الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة معهم.. في صفهم.. يقفون خلفهم.. وأن أصواتهم مضمونة في جانبهم.. وعندما تسألهم ماذا عن مجلس الأمن وهو الأهم؟**

تري ماري أوكابي نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أن الهدف من انعقاد جلسة مجلس الأمن لم يكن استعراضاً لمشروع قرار محاسبة إسرائيل، وإنما للتشاور حول تقرير لجنة التحقيق فيما تعرض له العاملون وبعض مباني الأمم المتحدة خلال العمليات العسكرية التي جرت في غزة أوائل العام الماضي.. أي أن الهدف من الاجتماع لم يكن ابداً، كما أخبرونا، البحث في الخطوات الواجب اتخاذها من قبل أعضاء المجلس إزاء الجرائم الإسرائيلية، كما أن المجلس لم يعقد استجابة للضغوط التي قال بعضهم إنهم مارسوها على الدول الأعضاء إنما في الحقيقة جاءت الجلسة نتيجة طلب تقدم به بان كي مون الأمين العام لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق في العمليات العسكرية التي جرت في القطاع.

المهم أنه بعد الاجتماع، خرج بعضهم للحديث مع الصحفيين حول المطالب التي تقدموا بها في مسودة قرارهم، وأخذوا يسردونها وهم يستحسنوا التراكمات البلاغية والحماسية التي حوتها المسودة، وتيقن كل من قرأ مسودة المشروع استحالة الموافقة عليها داخل المجلس، ولم يتوقع أكثر المتشائمين أن مجلس الأمن سيرفض أصلاً الانعقاد لمناقشة مثل هذا المنشور الملتهب بالعبارات البلاغية والحماسية، ولا يمكن ابداً أن يرضى بتحويله إلى قرار باسمه وبموافقة واشنطن وباريس ولندن.

يقول مشروع القرار في إحدي فقراته ان حكومة اسرائيل عليها إبداء الأسف علانية علي ادعاءاتها غير الصحيحة باستخدام مقر الأمم المتحدة لأغراض عسكرية، وعلي تعريض حياة العاملين الأممييين للخطر.. ويدين مشروع القرار الضربات العسكرية الاسرائيلية المتعمدة علي مباني الأمم المتحدة.. ويدين أيضا.. الأعمال العسكرية الإسرائيلية التي أسفرت عن مصرع واصابة العاملين الأممييين والمدنيين في القطاع، ويدعو الي الاحترام الكامل لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين أوقات الحروب.. وتبعر فقرة أخرى من مشروع القرار عن قلق المجلس العميق من الأوضاع الانسانية المزرية في قطاع غزة، وتدعو الي معاقبة المسؤولين.

السفير جان روبير مندوب فرنسا الدائم لدي الأمم المتحدة قال ان بلاده لاتفق مع كثير من النقاط الواردة في مشروع القرار وان باريس تريد تشكيل لجنة محايدة ومستقلة جديدة لتقصي الحقائق بحيث تكون مهمتها ببحث كل الانتهاكات التي وقعت من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين علي السواء.

السفيرة سوزان رايس مندوبة واشنطن الدائمة بالأمم المتحدة أعادت تذكير الصحفيين بموقف بلادها من مناقشة مسودة القرار العربي، وأكدت وجود اعتراضات كبيرة داخل مجلس الأمن ازاء مسودة القرار التي تم توزيعها علي الدول الأعضاء، اصف الي ذلك - والكلام لايزال علي لسانها - ان مجلس الأمن ليس المكان المناسب لمناقشة مثل هذه الموضوعات. الموقف الأمريكي الذي أعلنته رايس هنا هو بعينه نفس الموقف الذي كانت تتبناه واشنطن في ظل الادارة الأمريكية السابقة، بالرغم من استبشار الجميع بقدوم باراك أوباما وحدوث تغيير جوهري في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حل المشكلة الفلسطينية.

الطريف ان رئيس مجلس الأمن عندما سألناه عن رأيه في مشروع القرار، قال انه لم يقرأه بعد لكنه سمع عنه من بعض مساعديه، ورفض التعليق عليه سواء باعتباره رئيسا لمجلس الأمن أو باعتباره المندوب الدائم لروسيا لدي الأمم المتحدة، وحسم في كلمتين واضحتين الموضوع بتشديده علي أنه تم الاتفاق بين أعضاء المجلس علي التوقف عن أي مساعي رامية الي طرح مشروع القرار للمناقشة أو التصويت داخل المجلس.

السفير رياض منصور مراقب فلسطين الدائم لدي الأمم المتحدة قال لي اننا اضطررنا الي التخلي عن فكرة الدفع بمشروع القرار للتصويت داخل مجلس الأمن نظرا لتغير ميزان القوي بين أعضاء المجلس ونتيجة للضغوط التي مارسها كل من موسكو وواشنطن بزعم ان الوقت غير مناسب للتصويت علي مشروع القرار، وعندما أجبته بأن كل ذلك كان معروفا منذ اللحظة الأولى لتوزيع مشروع القرار، قال اننا ادركنا جميعا صعوبة ذلك وتم الاتفاق علي تأجيله لحين اجتماع الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع القيادتين المصرية والفلسطينية، واكتفي السفير الفلسطيني بالقول انه سيتم العمل علي اقناع بان كي مون الأمين العام بتقديم طلب رسمي الي الحكومة الاسرائيلية لدفع تعويضات ملائمة عن سقوط الضحايا من المدنيين الفلسطينيين وحتى هذه اللحظة لم يقم بان كي مون بتقديم مثل هذا الطلب الذي تحدث عنه السفير الفلسطيني.

لكن ماذا عن مصير مشروع القرار؟
أجاب منصور بأن مجلس الأمن ليس هو المكان الوحيد للعمل أمامنا، بل هناك ميادين ومعارك دولية أخرى منها تقديم كل الأدلة والبراهين علي جرائم اسرائيل الي لويس أوكامبو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لحثه علي التحقيق فيما ترتكبه اسرائيل، ليس ذلك فحسب بل هناك ايضا لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الانسان بقيادة ريتشارد جولدستون وانتظار ماستسفر عنه من وسائل ضغط علي الاسرائيليين.

وهل سيتحرك فعلا أوكامبو أسوة بمذكرة القبض التي أصدرها ضد الرئيس السوداني عمر البشير؟ وهل يملك الفلسطينيون، وهم بلا دولة، تقديم مثل هذا الطلب الي المحكمة الجنائية الدولية؟!

رد السفير الفلسطيني بأنهم في انتظار الخطوة المقبلة، ولا يعني اخفاقنا في صعيد سياسي هو التسليم بالفشل، بل علينا ممارسة ضغوطنا وحشد أوراقنا وتنظيم جهودنا لإظهار همجية الاسرائيليين وكشف حقيقة أنهم غير راغبين في السلام وعندما سألته: كم من الوقت نحتاجه لممارسة الضغوط وتجميع الأوراق وحشد الأصدقاء وتنظيم الجهود وتحريك أوكامبو والتأثير في الرأي العام العالمي؟ نهض السفير الفلسطيني من مجلسه في القاعة المجاورة للجمعية العامة للأمم المتحدة ولمعت عيناه بابتسامة خفيفة ولم يعلق!!